

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الذي مدد به المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وطلب إليّ أن أقدم تقريراً عن الحالة قبل نهاية فترة الولاية. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ صدور تقريرتي السابقين المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/251) عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

ثانياً - التطورات الأخيرة في الصحراء الغربية

٢ - بقيت الحالة هادئة في الإقليم بوجه عام. واحتفلت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشائها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ وبالذكري السنوية الثالثة والثلاثين لصدور إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بحيث عقدت أحداثاً عامة في كلتا المناسبتين.

٣ - ووجه العاهل المغربي الملك محمد السادس في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بمناسبة الذكرى التاسعة لثربعه على العرش، خطاباً إلى الأمة ليكرر التأكيد على ضرورة احترام السلامة الإقليمية للبلد. ودعا أيضاً الجزائر إلى تطبيع العلاقات بين البلدين وإعادة فتح حدودهما المشتركة. وفي وقت لاحق، وبمناسبة الذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لـ "المسيرة الخضراء" المغربية، أعلن الملك في بيان آخر أصدره في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ اعتراف حكومته نقل السلطات إلى الأقاليم، مما يشمل الصحراء الغربية، كجزء من إصلاح "اللامركزية".

٤ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلنت جبهة البوليساريو عن إنشاء منطقة اقتصادية خالصة للصحراء الغربية من المفترض أن تمتد على مسافة ٢٠٠ ميل بحري من سواحل الإقليم. وعند توقيع الإعلان، قال الأمين العام للجبهة محمد عبد العزيز في بيان عام إن الإعلان قائم على حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير وسيادته الدائمة على موارده الطبيعية ودعا الاتحاد الأوروبي إلى وقف تنفيذ الاتفاق المتعلق بمصائد الأسماك الذي أبرمه مع المغرب في عام ٢٠٠٥.

٥ - وقد ندد مجلس الأمن بالانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس الموريتاني المنتخب في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، لقي اثنا عشر جنديا موريتانيا مصرعهم في ما يشبه أنه كمين نصبته جماعة مرتبطة بالقاعدة بالقرب من ازويرات، وهو مكان في موريتانيا يبعد حوالي ١٤٠ كيلومترا عن أقرب موقع لأفرقة البعثة في ميحك. ونتيجة لذلك، قيدت البعثة أنشطة الدوريات وزادت من شدة التدابير الأمنية في جميع مواقع الأفرقة شرق الجدار الرملي.

٦ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت مفوضة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي بينيتا فيريرو - والدنر للمرة الأولى بزعيم جبهة البوليساريو. وفي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، زار وفد من البرلمان الأوروبي الصحراء الغربية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٢ لتقييم حالة حقوق الإنسان في الإقليم.

ثالثا - أنشطة مبعوثي الخاص

ألف - الاتصالات مع الطرفين والدول المجاورة

٧ - بعد النداء الذي وجهه مجلس الأمن في قراره ١٨١٣ (٢٠٠٨) إلى الطرفين، لمواصلة المفاوضات تحت رعايتي وبدون شروط مسبقة وبنية حسنة، أجرت الأمانة العامة عدة مناقشات مع الطرفين وغيرهما من الجهات الفاعلة المعنية بشأن عقد جولة خامسة من المفاوضات.

٨ - وانتهت ولاية مبعوثي الخاص فان والسوم في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اجتمعت بوزير الخارجية والتعاون للمغرب، الطيب الفاسي الفهري، وناقشت معه أفضل السبل لدفع عملية التفاوض قُدما. وزارت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية ب. لين باسكو المغرب في ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ لإجراء المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت بالأمين العام لجبهة البوليساريو. وفي هذه الاجتماعات، كررت التأكيد للطرفين على التزامي بمتابعة عملية

المفاوضات وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن. وشددت أيضا على أن المفاوضات المقبلة ستبني على التقدم المحرز في الجولات الأربع التي عقدت في مانهاست بولاية نيويورك، وأن مبعوثي الخاص الجديد سيسترشد بقرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨) والقرارات التي سبقتها. وسيأخذ أيضا في الحسبان التقدم المحرز حتى تاريخه في السعي للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يأخذ في الاعتبار حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره.

باء - حالة المفاوضات والتقدم المحرز فيها

٩ - في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وعلى إثر مشاورات أُجريت مع الطرفين، عينت كريستوفر روس بوصفه مبعوثي الخاص الجديد. ومنذ ذلك الحين، أجرى السيد روس مشاورات مع ممثلي المغرب وجبهة البوليساريو وكذلك مع ممثلي البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، ومع ممثلي بلدان معنية أخرى. وقد قام، بالإضافة إلى ذلك، بزيارة إلى المنطقة في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير لإجراء مشاورات متعمقة بشأن المواقف الحالية للطرفين وبشأن سبل دفع عملية المفاوضات إلى مرحلة مكثفة وجوهرية بشكل أكبر.

١٠ - وفي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير، اجتمع مبعوثي الخاص في الرباط بالوزير الأول، عباس الفاسي، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون، ووزير الداخلية، شكيب بن موسى، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين والزعماء السياسيين. وفي ٢٠ شباط/فبراير، اجتمع بالملك محمد السادس في فاس. واجتمع، في منطقة تندوف بالجزائر، في ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير، بالأمين العام لجبهة البوليساريو، وكذلك بمنسق جبهة البوليساريو لدى البعثة، محمد حداد، وغيره من كبار المسؤولين في جبهة البوليساريو، وزعماء القبائل. وزار أيضا مخيم اللاجئين في السمارة ومدرسة ٢٧ شباط/فبراير.

١١ - وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩، اجتمع مبعوثي الخاص في الجزائر بالرئيس بوتفليقة، ووزير الشؤون الخارجية، مراد مدلسي، والوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية، عبد القادر مساهل، وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين. وأجرى مبعوثي الخاص بعد عودته من المنطقة، مشاورات مع السلطات الإسبانية والفرنسية في مدريد وباريس في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩ على التوالي، ومع سلطات الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة في ١١ و ١٢ آذار/مارس. واجتمع إضافة إلى ذلك، بالممثل الدائم لموريتانيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك في ١٠ آذار/مارس.

١٢ - وأخبرني مبعوثي الخاص، عقب زيارته الاستطلاعية للمنطقة، بأن كل محاوره خلال اجتماعات الرباط وتندوف والجزائر (العاصمة) أكدوا التزامهم بالتعاون مع الأمم المتحدة

للتوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن، كشرط مسبق للاستقرار والتكامل والتنمية في المنطقة ولعودة لاجئي الصحراء الغربية إلى الحياة العادية. وأخبرني أيضا بأن مواقف الطرفين لم تتغير منذ الجولة الرابعة من المفاوضات التي عقدت في مانهاست في الفترة من ١٦ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ وأنها بقيت متباعدة جدا بشأن سبل تحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يأخذ في الاعتبار حق شعب الصحراء الغربية في أن يقرر مصيره، وفقا لما دعا إليه مجلس الأمن (انظر S/2008/251، الفقرة ٤٣).

رابعا - الأنشطة الجارية على أرض الواقع

ألف - الأنشطة العسكرية

١٣ - في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بلغ عدد أفراد العنصر العسكري في البعثة ٢١٣ فردا، بمن فيهم الموظفون الإداريون وموظفو الوحدة الطبية، في مقابل القوام المأذون به وهو ٢٣٠ فردا. وانخفض عدد المراقبات العسكرية باثنتين منذ صدور تقرير السابغ (S/2008/251). وتتضمن البعثة حاليا ثلاث مراقبات عسكريات، من كرواتيا وغانا ومنغوليا. وهناك أيضا ست ضابطات ضمن الوحدة الطبية الماليزية. وسأرحب بنشر البلدان المساهمة بقوات مزيدا من الضابطات، سواء لأسباب تشغيلية أو لتحسين التوازن بين الجنسين في البعثة. وخلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير، انخفض عدد المراقبين العسكريين الناطقين بالفرنسية والإسبانية والعربية إلى ١٤ و ٢٥ و ١٧ ضابطا منتشرين حاليا، على التوالي.

١٤ - وخلال الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، قامت البعثة بـ ٨ ٥٠٧ دوريات أرضية و ٦٠٩ دوريات استطلاع جوية لزيارة وحدات الجيش الملكي المغربي والقوات العسكرية لجبهة البوليساريو ولرصد تفقيدهما بالاتفاقات العسكرية. وزادت البعثة خلال السنة من استخدام دوريات طائرات الهليكوبتر بوصفها طريقة رصد فعالة، وتعترم مواصلة زيادة عدد مهام طائرات الهليكوبتر في الأشهر المقبلة.

١٥ - وظلت البعثة تتمتع بعلاقات جيدة مع الجيش الملكي المغربي والقوات المسلحة لجبهة البوليساريو. غير أن كلا من الطرفين ظل يمتنع عن التعامل مباشرة مع الطرف الآخر. واتخذت كل الاتصالات المعروفة بين القوتين المسلحتين شكل مكاتبات عن طريق البعثة.

١٦ - وانخفضت انتهاكات كلا الطرفين للاتفاق العسكري رقم ١، فيما عدا تلك المتعلقة بحرية تنقل مراقبي البعثة العسكريين. ولاحظت البعثة وسجلت ١١ انتهاكا جديدا من جانب الجيش الملكي المغربي، وهو انخفاض طفيف بالمقارنة بانتهاكاته الـ ١٤ المسجلة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٧ ونيسان/أبريل ٢٠٠٨، وسبعة انتهاكات جديدة من جانب جبهة

البوليساريو، وهو انخفاض ملموس بالمقارنة بانتهاكاتهما الـ ٢٢ المسجلة خلال نفس الفترة في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وشملت انتهاكات الجيش الملكي المغربي بناء أماكن للإقامة وكذلك مبان إدارية أخرى في قطاعي محبس وأم دريكة الفرعيين دون إذن من البعثة ومواصلة أعمال البناء بعد انتهاء الفترة الزمنية المأذون بها دون طلب تمديدتها. كذلك فإن تنقل قافلة لوجستية تابعة للجيش الملكي المغربي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وقوات ومعدات في أربع مناسبات مختلفة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ دون إخطار مسبق للبعثة أيضا شكّل انتهاكا للاتفاق العسكري رقم ١. وكاتبني الأمين العام لجهة البوليساريو في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ليشكو من التعزيز المزعوم للجدار الرملي من جانب الجيش الملكي المغربي في قطاعي محبس وأم دريكة الفرعيين. وقد أجرت البعثة تحقيقاً ووجدت أن تلك المزاعم لا تستند إلى أي أساس من الصحة. غير أن البعثة لاحظت أن الجيش الملكي المغربي قام في أم دريكة بتحويل المسار الأصلي لقسمين من أحد الخنادق طولهما الإجمالي كيلومتر واحد تقريبا وذلك انتهاكا للاتفاق العسكري رقم ١. وأخيرا، شكّل اقتحام لمعدات الجيش الملكي المغربي للقطاع العازل في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ انتهاكا أيضا.

١٧ - وشملت انتهاكات جبهة البوليساريو للاتفاق العسكري رقم ١ اقتحامات للقطاع العازل، وتركيز القوات المسلحة في تيفاريتي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، في إطار الاحتفالات بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء جبهة البوليساريو، وإنشاء مركز مراقبة جديد في المنطقة المقيدة الدخول القريبة من أغوانيت، دون إذن من البعثة.

١٨ - ولم يحدث تغيير في حالة الانتهاكات القديمة العهد من الجانبين منذ تقديم تقريرتي السابق إلى مجلس الأمن (S/2008/251).

١٩ - ومنذ صدور ذلك التقرير، أبلغ الجيش الملكي المغربي البعثة بثمانية انتهاكات مزعومة للاتفاق العسكري رقم ١ من جانب جبهة البوليساريو. وأشار أحد التقارير إلى أعيرة نارية يزعم أنها أطلقت داخل القطاع العازل وكانت الانتهاكات السبعة المتبقية تتصل بوجود جنود ومركبات جبهة البوليساريو داخل القطاع العازل أيضا. وبعد التحقيق، أكدت البعثة صحة شكوى واحدة تتعلق بوجود أفراد عسكريين في القطاع العازل في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في قطاع محبس الفرعي تم تسجيله بوصفه انتهاكا للاتفاق العسكري رقم ١. ولم تتمكن البعثة من تأكيد صحة الادعاءات المتبقية.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اشتكى الجيش الملكي المغربي للبعثة بشأن عشر مظاهرات نظمتها جبهة البوليساريو داخل القطاع العازل، وهي منطقة كثيفة الألغام، في

منطقتي بير لحلو ومحيرس. والجدير بالذكر أن الاتفاق العسكري رقم ١ لا يتعلق بالأنشطة المدنية، وهو من ثم لا يمنع المدنيين من دخول القطاع العازل. واحتج المغرب على المظاهرات بوصفها استفزازية لجنوده، المتمركزين في النقاط الحصينة على طول الجدار الرملي، الذين يزعم أنهم تعرضوا للرشق بالحجارة والسب من جانب المتظاهرين. وكانت جبهة البوليساريو قد أخطرت البعثة مسبقا بمظاهرتين فقط من المظاهرات العشر التي احتجت السلطات المغربية بشأنها. وفي كلتا الحالتين، أرسلت البعثة طائرة هليكوبتر ودوريات أرضية ولاحظت وجود أفراد ومعدات عسكرية لجبهة البوليساريو في القطاع العازل، في انتهاك للاتفاق العسكري رقم ١. ولم تُسجل أي حوادث خلال معظم المظاهرات، التي تتكون عموما من مجموعات صغيرة من الطلاب الدوليين وممثلي المجتمع المدني الذين يدعمون جبهة البوليساريو. غير أنه، في مظاهرة قام بها حوالي ١٥٠ طالبا معتبرا من الصحراء الغربية قرب محيرس، على مقربة من الجدار الرملي، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، ألقى متظاهرون الحجارة على مركبة تابعة لدورية من دوريات البعثة جاءت لرصد الحالة، وعلى الجنود المغاربة المتمركزين عند إحدى النقاط الحصينة المجاورة. ولم يتدخل أفراد القوات المسلحة التابعة لجبهة البوليساريو الموجودين في المكان. واحتجت البعثة رسميا على الحادث لدى جبهة البوليساريو.

٢١ - وقدمت جبهة البوليساريو أيضا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أربعة ادعاءات ضد الجيش الملكي المغربي إلى البعثة. وكان اثنان من تلك الادعاءات يتعلقان بإطلاق النار بأسلحة صغيرة وأسلحة ثقيلة قرب الجدار الرملي وكان أحدها يتعلق بالدخول المزعوم لجنود الجيش الملكي المغربي إلى القطاع العازل، ولم تتمكن البعثة من تأكيد صحة أي منها. وكانت المزاعم المتبقية تتعلق بالتعزيز المزعوم للجدار الرملي. فكما أُشير إلى ذلك أعلاه (انظر الفقرة ١٦)، أثبت تحقيق أجرته البعثة أنه، رغم أن الجيش الملكي المغربي كان يضطلع فحسب بأعمال الصيانة الروتينية لخط الدفاع التي كانت البعثة قد وافقت عليها، فقد تم اختراق الاتفاق العسكري رقم ١ في حالتين (مواصلة أعمال البناء بعد انتهاء المدة الزمنية المأذون بها دون طلب تمديدتها، وتحويل مسار الخندق بمسافة قدرها كيلومتر تقريبا). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قام الجيش الملكي المغربي بنقل ما يتراوح من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جندي من المشاة تقريبا من مواقعهم السابقة عند الجدار الرملي إلى مراكز مراقبة جديدة على طول خط مواز للجدار الرملي يبعد حوالي ٣٠ كيلومترا غربا، وقيل إن ذلك تدبير وقائي ضد الاتجار بالبضائع والأشخاص وتهريبهم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نُقلت هذه القوات نفسها من موقع الـ ٣٠ كيلومترا إلى مواقع جديدة تبعد ١٥ كيلومترا غربا عن الجدار الرملي، بدعوى تسهيل الإمداد اللوجستي وإعادة المراعي والمياه إلى الرعاة في مناطق وجود تلك القوات الأصلية.

٢٢ - وقد وافقت البعثة على عدة طلبات من الجيش الملكي المغربي لتشييد مبان عسكرية جديدة تشمل سلخانات للجزارة وغرفا للتخزين البارد وغرفا لمولدات الكهرباء في مواقع الكتائب والوحدات ذات الحجم المماثل. وأبلغت البعثة أيضاً من قبل جبهة البوليساريو ببناء وحدات جديدة للإيواء في تيفاريتي بهدف تحسين الظروف المعيشية لجنود الجبهة.

٢٣ - وعلى مدى العام الماضي، فرض الطرفان قدراً أقل بكثير من القيود على حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة وفقاً للاتفاق العسكري رقم ١. فالجيش الملكي المغربي ارتكب ٧٥ انتهاكا لحرية التنقل على مدى العام الماضي، ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و آذار/مارس ٢٠٠٩، مقابل ٥٦٣ انتهاكا خلال الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد ارتكب تلك الانتهاكات قادة سرايا في القطاعات الفرعية بكلية زمور وأم دريكة والبيكاري، إذ لم يسمحوا بوصول المراقبين العسكريين إلى مراكز القيادة في النقاط الحصينة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اجتمعت البعثة مع قادة قطاعات الجيش الملكي المغربي لمعاودة تذكيرهم بالتزامهم بموجب الاتفاق العسكري رقم ١ باحترام حرية تنقل المراقبين العسكريين. ولم تسجل البعثة منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أي انتهاكات جديدة من الجيش الملكي المغربي لحرية التنقل. وخلال العام الماضي، ارتكبت جبهة البوليساريو انتهاكين لحرية التنقل، مقابل ١٨٧ انتهاكا في الفترة ما بين نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و آذار/مارس ٢٠٠٨. وإني أرحب بهذا الاتجاه الإيجابي، وأحث الطرفين على مواصلة التزامهما بضممان حرية تنقل المراقبين العسكريين التابعين للبعثة امتثالاً للفقرة ٤ من الاتفاق العسكري رقم ١.

٢٤ - ومنذ أن قدمت تقريرتي السابق إلى المجلس، تعمل خلية نظام المعلومات الجغرافية في البعثة مع مركز التحليل المشترك للبعثة على مواءمة قاعدة بيانات جغرافية لجميع الوحدات والأصول العسكرية وتواصل إعداد خرائط عملياتية وموضوعية كي يستخدمها الأفراد العسكريون والمدنيون. وتوخياً لزيادة الفعالية التنفيذية للمراقبين العسكريين المنتشرين في مواقع الأفرقة، تقوم الخلية حالياً بوضع خرائط بمقياس ١: ١٠٠ ٠٠٠ تتعلق بالعمليات العسكرية.

٢٥ - وتوجد في كل موقع من مواقع أفرقة البعثة التسعة وسائل اتصال بأجهزة الإرسال ذات الترددات العالية جدا والهاتف الساتلي والمحطات الأرضية العاملة بنظام VSAT. ويجري تنفيذ برنامج لتحسين الاتصالات بأجهزة الإرسال ذات الترددات العالية جدا عن طريق بناء أبراج جديدة للهوائيات أو نقل هوائيات إلى مواقع أكثر ارتفاعاً. وقد تم إنجاز موقعين حتى الآن؛ ومن المتوقع إكمال المواقع الأخرى بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

٢٦ - وواصلت البعثة إعداد تقارير عن رصد الجراد تتضمن المعلومات التي تجمعها الأفرقة من المواقع التابعة لها، بمعدل تقرير واحد في الأسبوع، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى نيسان/أبريل (الموسم المطير)، وتقرير كل شهر في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر (الموسم الجاف). وأرسل ما مجموعه ٢٢ تقريراً إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لأغراض الرصد على الصعيد العالمي خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير.

باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢٧ - منذ أن قدمت تقريرتي السابق، واصلت البعثة توسيع نطاق أنشطتها مع الطرفين فيما يتعلق بالاتفاقيين العسكريين رقم ٢ ورقم ٣. وسعياً إلى التقليل من خطر الألغام والذخائر غير المنفجرة، أدت الجهود المشتركة المبذولة لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى حدوث تحسّن كبير في نوعية ونطاق جمع البيانات المتعلقة بتلوث الأراضي بمخلفات الحرب المنفجرة. وتحقّق أيضاً تحسّن متواصل على مستوى سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون في مناطق ملوثة، بفضل استخدام بيانات جديدة، وتوسيع نطاق التدريب في مجال السلامة، وتنفيذ إجراءات منقحة للاستجابة في حالات الطوارئ، ولا سيما إضافة قدرة جديدة للبعثة في مجال الاستجابة السريعة للتعامل مع حوادث الألغام التي تقع على الجانب الشرقي من الجدار الرملي.

٢٨ - ومما يؤسف له أن الفترة المشمولة بهذا التقرير شهدت أيضاً زيادة في عدد حوادث الألغام التي تعرض لها السكان المحليون، وفقاً لما أوردته التقارير (لم يتسن للمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة التحقق من جميع تلك الحوادث) التي تلقاها مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للبعثة من مصادر شتى. ففي عام ٢٠٠٨، وقع ما مجموعه ١٨ حادثة (١٢ حادثة على الجانب الغربي من الجدار الرملي، وست على الجانب الشرقي منه)، وهو ما يشكل زيادة عن الحوادث الثماني التي سبق الإبلاغ عنها في عام ٢٠٠٧ (S/2008/251، الفقرة ٢٧). وفي الوقت الذي يرجح فيه أن الزيادة ترجع في جزء منها إلى حدوث تحسّن في عمليات جمع المعلومات المتعلقة بالحوادث وتكثيف تلك العمليات، فإن الأمطار الغزيرة في بداية العام كانت أيضاً عاملاً رئيسياً في تصاعد حوادث الألغام والذخائر غير المنفجرة. وجددير بالذكر أن عدد الحوادث المبلغ عن وقوعها ازداد من ثلاث حوادث في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٨ (S/2008/251، الفقرة ٢٧) إلى ثمان حوادث خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠٠٩.

٢٩ - وواصلت البعثة خلال تلك الفترة الاستفادة من التقدم المحرز في مجال إدارة المعلومات مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وقدم نظام إدارة معلومات الأعمال المتعلقة بالألغام إلى الجيش الملكي المغربي ومنظمة مكافحة الألغام الأرضية "Landmine Action"، وهي منظمة دولية غير حكومية. وسيتيح هذا التطور مواصلة تحسين سرعة وكفاءة تسجيل البيانات بشأن المناطق الخطرة وعمليات إزالة الألغام.

٣٠ - وواصل الجيش الملكي المغربي الجهود التي يبذلها لتدمير الألغام والذخائر غير المنفجرة والذخيرة التي انتهت صلاحيتها، استجابة للطلبات المقدمة بهذا الشأن من الأمم المتحدة والسكان المحليين، إضافة إلى جهوده المستمرة لإزالة الألغام (انظر S/2008/251، الفقرة ٢٨). وأفاد الجيش الملكي المغربي بأن وحدات إزالة الألغام التابعة له عاجلت ٤٢٠ كيلومترا مربعا من المناطق المشتبه في أنها خطيرة بين ١ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ورصدت البعثة تدمير الجيش ٧٠ لغما مضادا للأفراد و ٦٢ لغما مضادا للدبابات، و ١ ٦٤٤ قطعة من الذخائر الثقيلة غير المنفجرة، فضلا عن ١ ٥٠٠ لغم وما يقرب من ١٠ ٠٠٠ قطعة أخرى من مخزونات الذخائر المنفجرة.

٣١ - ويسرني أن أشير إلى أن منظمة "Landmine Action" حققت، بالتعاون مع جبهة البوليساريو، إنجازا بارزا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، إذ أكملت عملية جمع البيانات الخاصة بمسح المناطق الملوثة شرق الجدار الرملي (باستثناء القطاع العازل). وكشف الاستطلاع عن وجود ما مجموعه ١٩٩ من المناطق الخطرة، إلى جانب ٤١٢ موقعا ملوثا بالذخائر غير المنفجرة. وستحلل هذه البيانات ليجري على أساسها إعداد تقرير بهدف تعزيز كفاءة الجهود المبذولة لإزالة الألغام في تلك المناطق. ولم تُسجَّح أو تميز بعلامة حتى الآن أي منطقة من المناطق المزروعة بالألغام شرق الجدار الرملي، ومع ذلك، من المقرر تنفيذ عملية لوضع العلامات والتسبيح في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، إذا توافرت الموارد. ونظرا لصعوبة توعية السكان الرُّحَل بمخاطر الألغام، فإن إجراء من هذا القبيل من شأنه وحده أن يعزز إلى حد كبير سلامة السكان المحليين.

٣٢ - وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩، قامت منظمة "Landmine Action" بتطهير أكثر من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ متر مربع في المناطق ذات الأولوية القصوى. ومعظم الأراضي التي جرى تطهيرها كانت ملوثة بالذخائر العنقودية. ودمر خلال الفترة أيضا ما مجموعه ٢٤٣ قطعة من الذخائر المنفجرة ولغم واحد.

جيم - أسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المحتجزين والمفقودين

٣٣ - واصلت لجنة الصليب الأحمر الدولية عملها مع الطرفين والأسر المعنية لمتابعة مسألة الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين لأسباب لها علاقة بالتراع.

دال - تقديم المساعدة إلى لاجئي الصحراء الغربية

٣٤ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي تقديم المساعدة والحماية إلى لاجئي الصحراء الغربية في المخيمات القريبة من تندوف، في شراكة مع منظمة الصحة العالمية، ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية، والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية، والعديد من المنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية.

٣٥ - وواصل برنامج الأغذية العالمي على مدى الفترة المشمولة بهذا التقرير تزويد لاجئي الصحراء الغربية بما قدره ١٢٥ ٠٠٠ حصة غذائية عامة شهريا، إلى جانب التغذية المدرسية والتغذية التكميلية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية والنساء الحوامل والمرضعات. وبوجه عام، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع ٢٤ ٨٩٦ طنا من المواد الغذائية في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، مع توافر ما يلزم من مخزون السلع الغذائية الأساسية للفترة المتبقية حتى نهاية نيسان/أبريل في مستودعات رابوني بالجزائر. ومنذ تقريره السابق، جرى تنويع سلة الأغذية الأساسية لتشمل الشعير والأرز، واستيعاض عن خليط القمح وفول الصويا بخليط من الذرة وفول الصويا مراعاةً للاحتياجات التغذوية للسكان اللاجئين. وأبرم برنامج الأغذية العالمي اتفاقا ثنائيا مع حكومة إسبانيا لشراء وجبات من طعام غوفيو (وجبة من الذرة المحمص)، وهو الغذاء الرئيسي لشعب الصحراء الغربية، سيجري توزيعها على اللاجئين اعتبارا من نيسان/أبريل ٢٠٠٩، إضافة إلى السلة الغذائية العادية. وأخيرا، قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأغذية المكملة إلى اللاجئين، بما فيها ٦٤ طنا من الشاي و٢٧ طنا من الخميرة، إضافة إلى غاز الطهي المقدم بالاشتراك مع حكومة الجزائر.

٣٦ - ورغم تلك الجهود، فإن دراسة أجراها في أيار/مايو ٢٠٠٨ برنامج الأغذية العالمي و"منظمة أطباء العالم"، وهي منظمة إسبانية غير حكومية، لتقييم مستوى التغذية، كشفت أن سوء التغذية لا يزال يمثل مشكلة رئيسية في المخيمات. وفي أعقاب مبادرة مشتركة بين الوكالات لوضع استراتيجية في مجال التغذية، بدأ برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهمة مشتركة لتحديد كيفية تحسين ما تحدته تدخلاتهما في مجال التغذية من أثر.

٣٧ - وفي قطاع المياه والصرف الصحي، تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع منظمة غير حكومية إسبانية، هي منظمة "الأندلس للتضامن الدولي" (Solidaridad Internacional Andalucía)، باعتبارها الشريك المنفذ المسؤول عن بناء وصيانة شبكة إمدادات المياه في كل مخيم من المخيمات الأربعة. وحتى الآن، تم بنجاح في عام ٢٠٠٨ توسيع نطاق مشروع إقامة شبكة للإمداد بالمياه كان قد بدأ عام ٢٠٠٧ كمشروع تجريبي في جزء فقط من مخيم أوسرد، وذلك لتشمل الشبكة المخيم بكامله. ومن المقرر الشروع في إقامة نظام مماثل في مخيم السمارة عام ٢٠٠٩، بتمويل متواصل من مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية.

٣٨ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم الدعم لقطاع التعليم من خلال توفير عدد كبير من الكتب المدرسية والملابس الرياضية والأزياء المدرسية لتلاميذ المدارس والمعلمين، والأسرة والحشيات والبطانيات للمدرسة الداخلية في المخيمات، ومعدات المطبخ. وبدأ تنفيذ مشروع تجريبي في مخيم الداخلة لتقديم حوافز للمربين والمعلمين من ذوي المهارات وللاحتفاظ بهم. واستمر تقديم الدعم للتدريب المهني مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب والمعوقين. وقدمت المفوضية أيضا الدعم لتدريب المشتغلين بالمهن القانونية عن طريق توفير المعدات وعقد حلقات دراسية للمحامين والقضاة.

٣٩ - وأخيرا، عملت المفوضية مع منظمات دولية غير حكومية لتقديم الدعم لمدرسة تمرير وذلك بتنظيم دورات تدريبية للممرضات وكبيرات الممرضات والقابلات. وقدمت أيضا المواد التعليمية الطبية، والمواد الاستهلاكية ومعدات المختبرات، وذلك بهدف دعم تعليم العاملين في المجال الطبي وتدريبهم. وفي عام ٢٠٠٨، قدمت المفوضية المساعدة أيضا لتشديد مستشفى للولادة وتجهيزها، وتحديث المرافق الصحية في مستشفى مخيم رابوي.

هاء - تدابير بناء الثقة

٤٠ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم لوجستي من البعثة، تنفيذ برنامجها لتدابير بناء الثقة بالتعاون الوثيق مع سلطات جبهة البوليساريو والمغرب.

٤١ - وتواصلت عملية تبادل الزيارات الأسرية دون توقف بفضل الجهود التي بذلتها المفوضية والبعثة والتعاون الجيد من جانب الأطراف المعنية. فبين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، نظمت ٣٦ رحلة ذهابا وإيابا للقيام بزيارات أسرية، وسافر ١١٤ ١ شخصا إلى مخيمات اللاجئين القريبة من تندوف، في حين سافر ١٠٨٨ ١ شخصا إلى مدن في الإقليم الواقع غرب الجدار الرملي. وفي أعقاب جولة جديدة من عمليات التسجيل، ارتفع عدد سكان الصحراء الغربية داخل الإقليم وفي مخيمات اللاجئين القريبة من تندوف الذين تقدموا

بطلبات للمشاركة في البرنامج إلى ١٣٤ ٤١ شخصا. ومنذ بدء البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، شارك في الزيارات الأسرية نحو ٨٥٨ ٧ شخصا، معظمهم من النساء والأطفال والمسنين.

٤٢ - ويتواصل تقديم الخدمة الهاتفية المجانية التي تربط بين اللاجئين في مخيمات تندوف وأفراد أسرهم في الإقليم من خلال مراكز هاتفية في أربعة مخيمات للاجئين. ومنذ بدء الخدمة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وإلى غاية آذار/مارس ٢٠٠٩، تجاوز عدد المكالمات الهاتفية ٧٠٥ ١٠٥ مكالمات، ٦٠ في المائة منها أجرتها نساء. وتواصل المفوضية إقامة مركز هاتفي في مخيم الداخلة للاجئين الذي يقع في منطقة نائية إلى الجنوب الغربي من تندوف.

٤٣ - وعقب إجراء محادثات بين ممثلي المغرب وجبهة البوليساريو في ماهاست في آذار/مارس ٢٠٠٨، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨)، شرعت المفوضية في عملية مفاوضات مع الأطراف المعنية بهدف التوصل إلى توسيع نطاق الزيارات الأسرية باستعمال النقل البري. ولهذا الغرض، تسعى المفوضية إلى الحصول على موافقة جبهة البوليساريو والمغرب، وكذلك حكومة الجزائر، على طرائق نقل الأشخاص برا.

٤٤ - وتبحث المفوضية أيضاً تنفيذ أنشطة إضافية، بما فيها إقامة مخيمات صيفية مشتركة للأطفال من الإقليم ومن مخيمات اللاجئين، فضلا عن تبادل الزيارات الأسرية في مناسبات اجتماعية خاصة، مثل حفلات الزفاف والجنائز والحج. وقدمت المفوضية عدة مقترحات إلى الطرفين، وواصلت إشراك الجهات المانحة. ويأتي اقتراح توسيع نطاق برنامج تدابير بناء الثقة استجابة لمشاعر الإحباط التي أعرب عنها المستفيدون إزاء قدرة البرنامج الحالي المحدودة نسبياً.

٤٥ - وواصلت البعثة دعمها، على أساس سداد التكاليف، لتنفيذ برنامج تدابير بناء الثقة. فقد وفرت البعثة للبرنامج الطائرات والموظفين والنقل البري. وتولى ضباط شرطة الأمم المتحدة تسيير إجراءات المطار في نقاط الوصول والمغادرة، ومرافقة موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في زياراتهم إلى المستفيدين. وبالإضافة إلى ذلك، قام طبيب أو ممرض من الوحدة الطبية الماليزية التابعة للبعثة بمرافقة كل رحلة من الرحلات الجوية. وواصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي والأمني والإداري للمفوضية.

٤٦ - ويعتمد النجاح في تنفيذ تدابير بناء الثقة على الدعم المقدم من الجهات المانحة، غير أن مستوى التمويل يظل غير مستقر رغم النداءات المتكررة الصادرة من مجلس الأمن بهذا الشأن. فبدون التزام المانحين ودعمهم المالي، لن تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من مواصلة تنفيذ تدابير بناء الثقة أو توسيع نطاقها، على النحو المطلوب.

واو - المهاجرون غير النظاميين

٤٧ - في حين تقديم تقرير الأخير إلى المجلس، كان في الإقليم ستة مهاجرين غير نظاميين تحت رعاية جبهة البوليساريو في بير لحلو. وقد وافق خمسة من المهاجرين الستة طواعية (أربعة من غانا، وواحد من بور كينا فاسو) على إعادتهم إلى بلديهم الأصليين، فسُلموا إلى المنظمة الدولية للهجرة يوم ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨. بينما لا يزال آخر أولئك المهاجرين، وهو من نيجيريا، في بير لحلو.

زاي - حقوق الإنسان

٤٨ - ليس للأمم المتحدة موظفون في الميدان مكرسون لرصد مدى احترام حقوق الإنسان في الإقليم أو في مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف، بما أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لم تكلف بولاية خاصة في مجال حقوق الإنسان وليس لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجود في الإقليم ولا في مخيمات اللاجئين الواقعة بالقرب من تندوف. غير أن الأمم المتحدة تعترف بواجبها في مجال التقييد بمعايير حقوق الإنسان في جميع عملياتها، بما في ذلك عملياتها ذات الصلة بالصحراء الغربية. وكثيرا ما يتهم كل طرف من طرفي النزاع الطرف الآخر، في وسائل الإعلام وفي الاتصالات مع الأمم المتحدة، بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

٤٩ - وخلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير، كاتبي الأمين العام لجبهة البوليساريو في عدد من المناسبات للتعبير عن قلقه إزاء الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان لأبناء الصحراء الغربية في هذا الإقليم، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة من قبل الشرطة المغربية لتفريق متظاهرين مسالمين، وتفتيش المساكن الخاصة عنوة، وعمليات الاحتجاز غير القانوني، وسوء معاملة المحتجزين وإيذاؤهم. وأبلغ أيضا عن وقوع هجمات ضد أهالي الصحراء الغربية شنتها مجموعة من الأفراد المغاربة في عين ترفت، التي تقع على بعد ٦٥ كيلومترا شمال مدينة الداخلة، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، حيث زُعم أن عدة من أهالي الصحراء الغربية أصيبوا بجراح ودُمرت ممتلكات تعود لبعض أهالي الصحراء الغربية.

٥٠ - وكاتبي أيضا خلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة لإثارة موضوع حملة دبلوماسية وإعلامية مزعومة تشنها جبهة البوليساريو والجزائر بغرض تقديم صورة مشوهة عن حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وقد أعرب المحاورون المغاربة في مناسبات عدة، أثناء لقاءات مع كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، عن قلقهم حيال الوضع الإنساني في مخيمات تندوف، والأحوال المعيشية للاجئين، والانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان الخاصة بهم.

٥١ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أفادت وسائل الإعلام المغربية بوقوع حوادث في مدينة السمارة، سببها السلوك الجامح لبعض الشبان وإلقاء متفجرات يدوية الصنع على سيارة قائد الشرطة القضائية المغربية المحلية من قبل مهاجمين مجهولين. وقيل إن هذه الحوادث أدت إلى قيام الشرطة بعمليات في المنطقة للبحث عن المشتبه فيهم والقبض عليهم. وبعد ذلك بيومين، ادعت وسائل الإعلام التابعة لجهة البوليساريو أن قوات الأمن المغربية قد جرحت واعتقلت عدة متظاهرين من أبناء الصحراء الغربية أثناء سيرهم في مظاهرة سلمية.

٥٢ - وفي يومي ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عقد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للحكومة المغربية اجتماعا عاما في العيون مع المجلس الاستشاري الملكي لشؤون الصحراء وعدد من المنظمات المغربية والمنظمات المحلية غير الحكومية لبحث حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. واستعرض الاجتماع، كجزء من استنتاجاته، التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة وسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها بشكل أفضل، مع منح ضمانات خاصة للحريات النقابية والسياسية.

٥٣ - وزارت بعثة من البرلمان الأوروبي مدينة العيون يومي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لاستعراض حالة حقوق الإنسان في الإقليم. وجاء ذلك بعد زيارة قام بها عام ٢٠٠٦ وفد من البرلمان الأوروبي لمخيمات اللاجئين في تندوف. وكانت آخر بعثة، التي اجتمعت مع طائفة واسعة من ممثلي منظمات حقوق الإنسان في العيون، تضم أعضاء وفد مخصص للصحراء الغربية ووفد للعلاقات مع بلدان المغرب العربي.

حاء - إدارة البعثة والتدابير الأمنية

٥٤ - تتواصل الأعمال في المجال الأمني من أجل تحقيق امتثال البعثة لمعايير العمل الأمنية الدنيا للأمم المتحدة. وكانت جميع مواقع أفرقة البعثة التسعة مجهزة بجدران دفاعية محيطة، وأبراج للمراقبة، ونظم للإضاءة الأمنية، وحواجز وبوابات مفصلية. وعقب الأنباء التي تحدثت عن قيام السلطات المغربية في العيون بإلقاء القبض على أفراد خلية إرهابية مزعومة يشتبه في أنها استهدفت البعثة في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اتخذت البعثة، بالتنسيق مع السلطات المحلية، سلسلة من التدابير لتعزيز أمن موظفي البعثة ومبانيها.

٥٥ - وتواصلت الأعمال المتعلقة بتحسين المنشآت والبنى التحتية، سواء في مواقع الأفرقة أو في مقر البعثة في العيون، بدعم من السلطات المحلية. فإضافة إلى إنشاء محطات لمعالجة المياه في مواقع مختارة للأفرقة، تدرس البعثة حاليا إمكانية إقامة آبار مثقوبة للتزود بالمياه في جميع

مواقع الأفرقة. ومنذ تقريره السابق والجهود التي تبذلها البعثة لإصلاح المطارات الصحراوية في مواقع الأفرقة مستمرة، وذلك بفضل توفير الجيش الملكي المغربي القدرات الهندسية اللازمة لهذا الغرض. وأخيراً، بدأت البعثة في تنفيذ برنامج لحماية البيئة تماشياً مع الجهود المبذولة من أجل "تخضير الأمم المتحدة".

طاء - مسائل السلوك والانضباط

٥٦ - لا يزال السلوك والانضباط يمثلان أولوية قصوى بالنسبة للبعثة. وعلى الرغم من أن مجموع عدد الحالات الجديدة التي تم تحميلها في نظام تتبع سوء السلوك خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير كان لا يزيد على ٢٧ حالة، فإن قيادة البعثة ظلت يقظة وتواصل سعيها لبذل جهود الوقاية.

٥٧ - وكما ورد في الفقرة ٦١ من تقريره السابق (S/2008/251)، انعقد مجلس تحقيق ليتحرى أعمال تخريب أتت على أعمال فنية منحوتة في الصخور تعود إلى ما قبل التاريخ في الصحراء الغربية، وبصورة رئيسية في منطقة جبل الشيطان (الركايز)، بالقرب من أغوانيت، وكذلك في كهوف تقع بالقرب من تيفاربي. وأوصى المجلس باتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار هذا الضرر، بما في ذلك عن طريق وضع علامات تدعو إلى احترام جميع المواقع الأثرية. وقد اتخذت الإجراءات التأديبية المناسبة ضد اثنين من المراقبين العسكريين التابعين للبعثة بسبب مسؤوليتهما في أعمال التخريب تلك. وتعمل البعثة على وضع خطط لترميم المواقع المشوهة.

خامسا - الاتحاد الأفريقي

٥٨ - واصل وفد المراقبين التابع للاتحاد الأفريقي لدى البعثة، برئاسة كبير ممثليه، ييلما تاديسي (إثيوبيا)، تقديم الدعم للبعثة والتعاون معها خلال الفترة المستعرضة. وأود تكرار الإعراب عن تقديره للاتحاد الأفريقي لما قدمه من مساهمة.

سادسا - الجوانب المالية

٥٩ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٦٢/٢٦٨، مبلغاً قدره ٤٥,٦ مليون دولار لتغطية نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. لذلك، في حالة موافقة مجلس الأمن على توصيّي الواردة في الفقرة ٦٧ من هذا التقرير فيما يتعلق بتمديد ولاية البعثة، ستقتصر تكاليف الإنفاق على البعثة خلال فترة التمديد على الموارد التي وافقت الجمعية العامة عليها.

٦٠ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٤,٢ مليون دولار. ونتيجة لعدم دفع الاشتراكات المقررة المستحقة، لم تتمكن المنظمة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ من أن ترد للحكومات التي توفر القوات تكاليف هذه القوات البالغة ٢,٥ مليون دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ فقد بلغ ٢ ٨٨٤,٢ مليون دولار.

سابعاً - ملاحظات وتوصيات

٦١ - أرحب بالتزام الطرفين بمواصلة عملية المفاوضات وفقاً لما ورد في البيان الختامي الصادر عن الجولة الرابعة من محادثائهما التي انعقدت في آذار/مارس من عام ٢٠٠٨ في مانهاست، وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف في الاجتماعات التي عقدت مع مبعوثي الخاص أثناء زيارته للمنطقة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وبما أن المشاورات التي أجريت حتى الآن لم تحدث على ما يبدو تغييراً منذ آخر جولة من المفاوضات بما يكفي لتيسير خروج الجولة الخامسة بنتيجة إيجابية، فإن الإعداد المتأني ضروري. وفي ضوء ذلك، اقترح مبعوثي الخاص على الطرفين عقد اجتماع تحضيرى مصغر غير رسمي واحد أو أكثر. وأشار الطرفان إلى موافقتهما على هذا النهج.

٦٢ - واستناداً إلى الجولات الأربع من المحادثات التي عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وبناء على المشاورات الأخيرة التي عقدها مبعوثي الخاص، فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يكرر دعوته للطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو، للتفاوض بنية حسنة وبدون شروط مسبقة وإظهار إرادة سياسية للدخول في مناقشات موضوعية وكفالة نجاح المفاوضات. ومبعوثي الخاص جاهز لإحاطة الطرفين وكذلك مجلس الأمن علماً بشأن تقييمه لكيفية المضي قدماً.

٦٣ - وأرحب بالجهود التي بذلها الطرفان لإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة من الإقليم، وأشعر بالرضى عما تحقق خلال هذه الفترة من تقدم ملحوظ على صعيد أنشطة إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وأثني على الجيش الملكي المغربي للجهود التي بذلها في تدمير الذخائر المتفجرة الخطرة، وأشير إلى طلبه بشأن الحصول على مزيد من الموارد، كالمعدات الميكانيكية ومعدات الكشف من أجل تسريع وتيرة عمله في مجال إزالة الألغام وزيادة كفاءته. وأدعو البلدان المانحة إلى دعم الطرفين من أجل الاستفادة من التقدم المحرز والاستثمارات المقدمة إلى يومنا هذا. وألاحظ مع الارتياح تزايد التعاون وتقاسم المعلومات بين البعثة والجيش الملكي المغربي والأعمال التي يجري تنفيذها في مجال

الإجراءات المتعلقة بالألغام في المنطقة الواقعة شرق الحاجز الترابي. فقد أثبتت تلك الأنشطة نجاعتها وأثرها المضاعف من ناحية ضعف تكلفتها النسبية ومن ناحية أمن البعثة وفعاليتها، إضافة إلى أثرها الإيجابي المباشر على سلامة موظفي الأمم المتحدة. وأشجع الطرفين على مواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بهدف إقامة تعاون واتصال مباشرين عن طريق لجنة تحقق عسكرية مشتركة ومن خلال محافل أخرى لتيسير عمل الطرفين في مجال إزالة الألغام والمسائل الأخرى ذات الاهتمام المشترك. ولكفالة استمرار هذا العمل القيم، وكذلك كفالة قيام الجهات المكلفة بالإجراءات المتعلقة بالألغام الأرضية بتوفير قدرات للتصدي للحالات الطارئة، من أجل الاستجابة للحوادث الناجمة عن الألغام في الجهة الشرقية من الجدار الرملي، ستدعو الحاجة إلى تقديم دعم إضافي لجهود الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في الصحراء الغربية. وأود أيضا إبراز مساهمة الترويج في التقدم المحرز إلى الآن.

٦٤ - ويسرني أن أشير إلى أن الفترة قيد الاستعراض شهدت انخفاضاً في عدد التقارير التي تفيد بفرض الطرفين تقييدات على حرية حركة المراقبين العسكريين للبعثة، غير أن القلق يظل يساورني إزاء استمرار التقييدات على حركة المراقبين العسكريين للأمم المتحدة الذين يحاولون زيارة الوحدات والمقار والنقاط الحصينة التابعة للطرفين في بعض المناطق المحددة. وتقع على الطرفين مسؤولية كفالة عدم ارتكاب انتهاكات على أيدي قواتهما العسكرية، وأشجعهما على الامتثال امتثالاً تاماً لأحكام الاتفاقات العسكرية ومد يد التعاون التام للبعثة.

٦٥ - وتشكل الأبعاد البشرية للتزاع، بما فيها معاناة اللاجئيين الصحراويين، مصدر قلق مستمر. ويسرني في ذلك السياق استمرار تبادل الزيارات الأسرية بين الإقليم ومخيمات اللاجئيين في منطقة تندوف دون انقطاع خلال الفترة قيد الاستعراض. وبناء على اتفاق الطرفين على توسيع نطاق البرنامج ليشمل زيارات عن طريق النقل البري (S/2008/251، الفقرة ٤٣)، أتطلع إلى تحقيق التقدم بشأن تحديد طرائق العبور البري، إذ إن ذلك سيسمح بمشاركة عدد أكبر بكثير من سكان الصحراء الغربية في البرنامج. وكذلك أحث الطرفين على مواصلة العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين والبعثة من أجل استطلاع إمكانية توسيع نطاق البرنامج ليشمل أنشطة جديدة. غير أن القلق يساورني إزاء الخطر الذي يهدد هذا التدبير الإنساني القيم لبناء الثقة، ومن احتمال الاضطرار إلى إيقاف العمل به في حالة عدم تلقي دعم مالي إضافي. وأحث بقوة الجهات المانحة على المساهمة بالأموال لكي يتسنى مواصلة العمل بهذا التدبير وتوسيع نطاقه خلال عام ٢٠٠٩ وما بعده، حسب الاقتضاء.

٦٦ - وأود أنؤكد مجددا أن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بتعزيز معايير حقوق الإنسان الدولية، وأكرر مناشدتي الأطراف أن تواصل مشاركتها في الحوار المستمر والبناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية كفالة احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية في الإقليم وفي محيمات اللاجئين (S/2008/251، الفقرة ٧١، و S/2007/619، الفقرة ٦٧).

٦٧ - ونظرا للظروف القائمة على أرض الواقع، وفي ضوء الجهود المتواصلة التي يبذلها مبعوثي الخاص، أعتقد أن وجود بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية يظل أمرا لا غنى عنه للحفاظ على وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية. ولذلك، فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٦٨ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لمبعوثي الخاص، كريستوفر روس، لما يبذله من جهد للوصول إلى حل لمسألة الصحراء الغربية، وليبير فان والسوم، الذي أكمل مدة تعيينه كمبعوث خاص لي في آب/أغسطس ٢٠٠٨، لما بذله من جهود دؤوبة من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الجانبين. كما أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، جوليان هارستون، على تفانيه الهائل حتى نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩. وأخيرا، أود أن أتوجه بالشكر إلى قائد القوة، الميجور جنرال جينغمين جاو (الصين)، الذي يتولى المسؤولية في البعثة حاليا، وكذلك إلى الرجال والنساء على عملهم في ظروف صعبة، للوفاء بولاية البعثة.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية
المساهمات حتى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

البلد	المراقبون العسكريون ^(أ)	القوات ^(ب)	الشرطة المدنية ^(ب)	المجموع
الاتحاد الروسي	١٠	صفر	صفر	١٠
الأرجنتين	١	صفر	صفر	١
أوروغواي	٤	صفر	صفر	٤
أيرلندا	٣	صفر	صفر	٣
إيطاليا	٥	صفر	صفر	٥
باراغواي	٣	صفر	صفر	٣
باكستان	٩	صفر	صفر	٩
البرازيل	١٠	صفر	صفر	١٠
بنغلاديش	٩	صفر	صفر	٩
بولندا	١	صفر	صفر	١
جيبوتي	٢	صفر	صفر	٢
سري لانكا	٣	صفر	صفر	٣
السلفادور	٦	صفر	٣	٩
الصين	١٢	صفر	صفر	١٢
غانا	١١	٧	صفر	١٨
غينيا	٥	صفر	صفر	٥
فرنسا	١٣	صفر	صفر	١٣
كرواتيا	٧	صفر	صفر	٧
ماليزيا	١٢	٢٠	صفر	٣٢
مصر	١٨	صفر	٣	٢١
منغوليا	٤	صفر	صفر	٤
النمسا	٢	صفر	صفر	٢
نيجيريا	٧	صفر	صفر	٧
هندوراس	١٢	صفر	صفر	١٢
هنغاريا	٧	صفر	صفر	٧
اليمن	٨	صفر	صفر	٨
اليونان	١	صفر	صفر	١
المجموع	١٨٥	٢٧	٦	٢١٨

(أ) يبلغ القوام المأذون به ٢٣١ فرداً، بمن فيهم قائد القوة.

(ب) يبلغ القوام المأذون به ٦ أفراد.

